المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2021/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2021/8/11
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.10

الخلفية التاريخية لسياسات الاصلاح الاقتصادي في العراق وأبعادها التنموية

The historical background of the economic reform policies in Iraq and its developmental dimensions

زينب احمد عبد/ الباحث
Zainab Ahmad Abed
zainabalqesy@gmail.com
أ.م. د. عبد الزهرة فيصل يونس / المشرف
Dr .Abdul Zahra Faisal
maazher57@gmail.com
كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: سياسات الاصلاح الاقتصادي ،اقتصاد ريعي ،تضخم ،بطالة ،الابعاد التنموية.
Keywords: economic reform policies, rentier economy, inflation, unemployment, development dimensions.

المستخلص:

سارَ العراق وعلى مدى الاربعة عقود الماضية (1980-2020) بسلسلة محاولات اصلاحية لم تجد لها نصيباً من النجاة فكانت بين مدٍّ وجزر وفشلٍ في رسم ملامح وحدود شواطئها ملقيةً اللوم على ملّاح السفينة تارةٍ واخرى لاعنةً رياح البحر فكان لابد من تتبع سياسات الاصلاح الاقتصادي في العراق من خلال ما خطط له وما تم تنفيذه وقياس فجوة الانجاز وتكمن اهمية ذلك من اجل الوقوف على اسباب تعثر تلك السياسات وعدم بلوغها لأهدافها النهائية وماهي هي الآليات المقترحة لإتمام عملية الاصلاح وماهي الدوافع الحقيقية لدعوات الاصلاح، لذلك تناول البحث محورين هما:

المحور الاول: السمات الجوهرية للاقتصاد العراقي

المحور الثاني: تنمية التخلف في العراق عَبرَ المراحل التاريخية

ليتم التوصل بعد ذلك الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات مشخصةً الاسباب والمسببات التي تحول دون النهوض بواقع الاقتصاد العراقي وانتشاله من واقعه الهش.

Abstract

Over the past four decades (1980-2020), Iraq has pursued a series of reform attempts that did not find a way to escape, and it was between ebb and flow and failure to draw the features and borders of its shores, blaming the ship's navigator at times and other times, cursing the sea winds, so it was necessary to follow the policies of economic reform in Iraq Through what was planned, what was implemented and measuring the achievement gap, the importance of this lies in order to identify the reasons for the failure of these policies and their failure to reach their final goals and what are the proposed mechanisms to complete the reform process and what are the real motives for calls for reform, so the research addressed two axes:

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2021/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2021/8/11
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.10

The first axis: the essential features of the Iraqi economy The second axis: the development of underdevelopment in Iraq through historical stages, To then reach a number of conclusions and recommendations, identifying the reasons and causes that prevent the advancement of the Iraqi economy and its recovery from its fragile reality.

المقدمة

إن جوهر الاصلاح منذ نهايات القرن العشرين تمحور حول قضيتين رئيسيتين هما: الخصخصة و الحوكمه، استجابةً أو تماهياً مع فلسفة المنظمات الدولية الرأسمالية وعلى وجه الخصوص صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، لذلك ولكي يؤتي التحليل الاقتصادي ثماره لابد أن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدراسة التطور التاريخي لهذه الظاهرة، إذ أن استشراف المستقبل يعتمد على فروض واحتمالات تغير التوجهات الاقتصادية الراهنة والتي لا يمكن إقرارها دون الرجوع الى الماضي، ومعرفة مجمل الوضع الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه، ويقول الاديب الشيشاني (رسول حمزتوف) في هذا الخصوص (إن من يفتح نار مسدسه على الماضي يطلق عليه المستقبل هدير مدافعه)، فدراسة تطورات أية ظاهرة ضرورة لمعرفة آفاق تشكلها النهائي.

أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث من الاسئلة المطروحة وطريقة الاجابة عليها والتي تتلخص بـ:

- ماهي الدوافع الحقيقية للدعوات الاصلاحية في العراق .
- ماهي الآليات المقترحة لإتمام عملية الاصلاح الاقتصادي.
- ماهي الاسباب الكامنة وراء تعثر السياسات الاصلاحية وعدم بلوغها اهدافها النهائية.

مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في قياس فجوة الانجاز، بين المتصور والفعل، المُنفذ والمُخطط، وصهر معطياتها في نسق منطقي مترابط، فمرة يكون للعامل السياسي السطوة الاكبر، وأخرى يضطلع العامل الاجتماعي بهذا الدور، وثالثة يأتي العامل الدولي ليكون هو الفاعل الحاسم فتتشوش الرؤية نتيجة هذا التداخل ويتعذر التمييز بين الاسباب ومسبباتها.

فرضية البحث: إن الاصلاح الاقتصادي كان هدفاً في كل الحقب التاريخية بسبب عدم الاستقرار الذي يكاد يكون القاعدة العامة للتغير "الاجتماعي – الاقتصادي" في العراق.

هدف البحث: يهدف البحث الى تسليط الاضواء على العلاقة السببية بين البُعد الدولي والبُعد الوطني للدعوات الاصلاحية الاقتصادية في العراق ومدى عمق تأثير المنظمات الدولية في هذا المجال.

منهجية البحث: اعتمد البحث منهجاً استقرائياً وصفياً تحليلياً في عرض البيانات والمعلومات الواردة فيه وبالاعتماد على اصدارات المؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية المختصة بهذا الشأن وبناءً على هذه الرؤية سنتتبع وبإيجاز سمات الاقتصاد العراقي والاختلالات البنيوية الملازمة له وسياسات الاصلاح التي طبقت في فترات متباينة ولم تأت بالنتائج المرجوة منها.

المحور الاول: السمات الجوهرية للاقتصاد العراقي: يمكننا تشخيص مراحل ثلاث في سياقات تطور الاقتصاد العراقي، ابتداءً من تأسيس الدولة العراقية خلال المدة (1921-1958)، ثم مرحلة

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2021/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2021/8/11
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.10

الانقلابات التي اتصفت بتبعية الاقتصاد للسياسة وتسببت الى حد بعيد في تخريب بنيته وإعادة بناء مؤسساته على وفق آيدولوجية الاحزاب الحاكمة خلال المدة (1959-2003)، أما المرحلة الثالثة (2003-2020) فهي مرحلة البحث عن الذات وسط ركام الانحرافات الادارية والمالية، والاختلالات الجوهرية والعرضية ،والسياسات المتعارضة قصيرة الأمد ،(الجميل .2018 :1) حيث لازال الاقتصاد العراقي يتصف بـ "الهشاشة" نتيجة لانعدام الاستقرار السياسي وتجذر ظاهرة الاحادية وتذبذب وعدم كفاية العوائد النفطية بوصفها المصدر الاوحد لتوليد الدخل، وما انعكس عنها من عجز في الموازنة وزيادة في المديونية وارتفاع في معدلات التضخم والبطالة والفقر.

وعلى وجه العموم يمكن تمييز مجموعة من الصفات الثابتة التي طبعت الاقتصاد العراقي بمراحل تطوره الثلاث هي:

1- **الأُحادية والريعية:** يُعرَف الاقتصاد الريعي بأنه: الاقتصاد الذي يعتمد على الريع الاقتصادي للقطاع الاولي (الزراعة والركاز المعدني كالنفط والغاز والمعادن الاخرى) والمملوك كلياً(الطاقات الانتاجية والاحتياطيات) للدولة.(د.ياسر:4:2013).

إن أول من استعمل هذا المصطلح هو آدم سميث في كتابه (ثروة الأمم) وكذلك كارل ماركس الذي استعمله بوصفه نمطاً اقتصادياً في كتابه (رأس المال) حيث قال:" في (الاقتصاد الريعي) تقوى العصبية وعلاقات القرابة، بينما تسيطر علاقات الإنتاج في التشكيلات الاجتماعية الرأسمالية".

(Political Encyclopedia,2021) والعراق لا يختلف عن باقي الدول الريعية في السلوك والتصرف بواردات النفط، إن لم نقل هو الاكثر انشغالاً بتوزيع وتصريف الريع النفطي عن توظيفه للبناء والتنمية، خاصة بعد تغير الادوار الاقتصادية للقطاع الخاص، فقد لعبت المشروعات الرأسمالية التجارية الاجنبية والوطنية، دوراً ديناميكيا رئيسيا في النشاط الانتاجي منذ تأسيس الدولة العراقية ولغاية الحرب العالمية الثانية، إذ بدأ يتضاءل هذا الدور تدريجياً، ليتصاعد دور القطاع النفطي الاجنبي الذي اصبح المحرك الرئيسي للاقتصاد بعد عام 1958(د.حسن.1965: 9).

وخلال فترة التحول للنظام الجمهوري (1958-1963) زاد الاعتماد على إيرادات النفط عن الفترة التي سبقتها لكنه لم يتجاوز نسبة الـ (40%) نتيجة فاعلية القطاع الزراعي وتوسعه الافقي والعمودي.

وفي فترة الستينيات تزايد الاعتماد على الايرادات النفطية وظل القطاع النفطي اشبه بجزيرة خضراء وسط صحراء مجدبة، تتصرف الشركات الاجنبية بشؤونه انتاجا وتصديراً على وفق مصالحها حتى العام 1972 الذي شهد عملية تأميمه واحتكاره من قبل الدولة (Iraq Petroleum Company,2010)، وبذلك توفرت معطيات البناء والاستثمار والتقدم، ولكن ايضا توفرت معها امكانيات (التغول) السلطوي والاستبداد السياسي والطموحات الجامحة، فكانت الحرب العراقية – الايرانية التي ابتدأت مشوار تبديد الثروة الوطنية وتخريب الاصول المتراكمة، وتوفير الشروط الضرورية للوقوع با فخاخ جديدة، كخطيئة "غزو الكويت" وما نجم عنها من تدمير شامل للإمكانات الاقتصادية والعسكرية والبشرية، والحصار الاقتصادي الذي جعل من العراق "دولة فاشلة" بامتياز، ثم كانت عمليات الغزو الامريكي عام 2003 لتأتي على كل ما تبقى من هشيم. والأسواء من ذلك هو العودة من جديد للاعتماد

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2021/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2021/8/11
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.10

على النفط وعوائده والارتكاز عليه كقطاع قائد للاقتصاد الوطني وبذلك تظل الاحادية والريعية الصفة الاكثر ديمومة والابرز حضوراً في الاقتصاد العراقي (2020. https://www.alaraby.co.uk)

2- **ضعف وتخلف البنى التحتية:** تعرف البنى التحتية بأنها رأس المال العيني الموظف في المرافق العامة والذي يؤدي دوراً حافزاً لمجالات الانتاج والتجارة والاستثمار الداخلي والخارجي، وهي على نوعين، بنى تحتية ملموسة وغير ملموسة، تتمثل الاولى بالطرق والجسور والموانئ والمطارات وغيرها بينما تتجسد الثانية بالطاقة الكهربائية واستخدام التكنلوجيا في جميع نواحي الاقتصاد والاتصالات وغيرها. ويفتقر الاقتصاد العراقي الى البنى التحتية الحديثة فضلاً عن عدم صلاحية القائم منها او عدم كفايته، فالطاقة الكهربائية والتي هي عصب كل عملية استثمار لا زالت في ادنى مستوياتها من حيث الانتاج والتوزيع بسبب سوء عملية التخطيط والفساد المالي والاداري الذي تفشى. بعد عام 2003 (الهيئة الوطنية للاستثمار .2021: 20-21).

3- **ضعف معدلات التكوين الرأسمالي:** يعرف بأنه تراكم الاصول الانتاجية عبر العصور ، وهو دالة للإنفاق الاستثماري وتمتاز معدلات الاستثمار في العراق بالتذبذب والاعتماد على فائض الايراد الحكومي الذي هو ايراداً نفطياً حصراً بسبب محدودية مساهمة النشاط الخاص وهامشيتها (د.حسن.2020: 8)

4- **اختلال الهيكل الاقتصادي:** يعرف بأنه مجموعة من العلاقات الثابتة نسبياً في نظام اقتصادي أو اجتماعي معين أي هو مجموعة النسب والعلاقات التي تميز اقتصاد معين خلال فترة معينة(108: H.B .Chenery.1975)

ويتمثل الاختلال الجوهري في الاقتصاد العراقي بهيمنة القطاع النفطي على باقي القطاعات من حيث الاعتماد على عوائده وقوة العمل المنخرطة فيه حيث يشكل النفط (90%) من صادرات البلد وتعتمد موازنات الحكومة على إيراداته في تمويل خطط وبرامج التنمية بدءاً من خمسينيات القرن المنصرم والى يومنا هذا، مع مساهمة هامشية لباقي القطاعات الاقتصادية، الزراعية، الصناعية، الخدمية، وإهمال واضح للإيرادات الضريبية، وهذا بدوره يبين لنا تشوه هيكل الميزان التجاري(د.خليل.1989 :21-23)

5- **انعدام الاستقرار السياسي:** وهو ظاهرة التبدل او التغير المستمر في الاطار المؤسساتي للدولة والذي ينعكس سلباً على الوضع الاقتصادي لأي بلد من البلدان (د.دخيل.2015: 4-3).

ولم ينعم العراق بالاستقرار السياسي لا في تاريخه الحديث ولا المعاصر، وهذا وحده يكفي سبباً لفشل السياسات الاقتصادية وخاصةً خلال الاعوام التي تلت عام 2003، إذ لم تتحقق النتائج المأمولة من وضعها، بل على العكس من ذلك نجد ان الأسوأ قد تحقق متمثلاً في انتشار مظاهر التخلف وتجذر (التشوه الهيكلي) واستدامة هيمنة القطاع النفطي وتدهور القطاعات السلعية فضلاً عن قطاع الخدمة العامة(م. م قصي.2018: 6)

6- **متلازمة البطالة:** البطالة ظاهرة طبيعية في أي اقتصاد مفتوح ، ولكنها تصبح مفارقة عندما تتجاوز المعدل الطبيعي المتوافق عليه عالميا وبحدود (4-6) % *،فضلاً عن استمرارها لفترة طويلة من الزمن (5) سنوات فأكثر. وتُعد المستويات العالية من البطالة نتيجة حتمية لعدم فاعلية السياسات الاقتصادية والاستراتيجيات التي اتبعتها الحكومات المتوالية في العراق من 2003 -2020 ، فقد بلغت(8،26) % في عام 2004 ،ووصلت الى (40) % عام 2020 (د.حسن.2020: 9)

جدول (1) معدلات البطالة في العراق للمدة (2004-2020)

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2021/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2021/8/11
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.10

السنة	معدل البطالة %	السنة	معدل البطالة %
2008	15,34	2016	10,8
2012	11,9	2020	40

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء ،مسوح التشغيل والبطالة (سنوات مختارة)

7- اتساع ظاهرة الفقر: الفقر ظاهرة اجتماعية واقتصادية معقدة ومتشابكة وهي تتباين من مجتمع الى آخر ومن فترة زمنية او تاريخية لأُخرى وتختلف حتى في أدوات قياسها.

***المعدل الطبيعي للبطالة:** هو مزيج من البطالة الهيكلية والاحتكاكية ويكون مستمراً في اقتصاد يتصف بكفاءته وتوسعه عند توازن اسواق العمل والموارد، وقد حدد كينز مستواها الى (3-4) % من القوة العاملة القادرة والراغبة بالعمل، رفع المعدل الى (5-6)% في نهاية العقد السبعينيات للقرن العشرين. أُنظر في هذا الخصوص: د. رمزي زكي ،الاقتصاد السياسي للبطالة، الكويت ،1998،ص 33.

ونتيجة لذلك فمن الصعوبة بمكان التوصل الى تعريف او مفهوم واضح ودقيق وعلمي لظاهرة الفقر، ومع هذا تشترك كل المحاولات في تعريف الفقر بأنه العجز عن تحقيق الحاجات المادية والمعنوية للأفراد والجماعات(الكيالي.1995: 57). ويعاني العراق من تزايد معدلات الفقر خاصة بعد عام 2003 نتيجة الاخفاق والفشل في السياسات الاقتصادية لمعالجة الظروف المتراكمة والطارئة (يونيسيف العراق.2017: 12) حيث بلغت نسبة الفقر على وفق الاحصاءات الرسمية (20,05 %) عام 2017، تزايدت الى (31,7) عام 2020 (جدول 2)، ويعود سبب هذا التزايد الى الانكماش الكبير للاقتصاد جراء جائحة كورونا وتوقف الكثير من الانشطة الاقتصادية وبخاصة انشطة القطاع الخاص، وهذا يعني أن(12) مليون مواطن عراقي هم تحت خط الفقر من اصل (40) مليون نسمة، ووفق آخر تصريح لوزارة التخطيط اصبحت نسبة الفقر (40%) أي بحدود (16) مليون مواطناً عراقياً عام 2021، هذا على الصعيد الكلي، أما على وفق التوزيع الجغرافي تُعد المحافظات الجنوبية الاكثر فقراً، تصدرها محافظة المثنى وبنسبة (53,7%) تليها محافظة القادسية (47,7%) ومحافظة ميسان (46,5%) (وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للاحصاء.2020)، بينما سجلتْ محافظة السليمانية نسبة فقر(3%) فقط ، والجدول (3) يوضح تطور معدلات الفقر في العراق للمدة 2008-2020.

جدول (2) معدلات الفقر في العراق للمدة 2008-2020

السنة	نسبة الفقر%	السنة	نسبة الفقر%
2008	20,9	2016	30,1
2012	18,9	2020	31,7

المصدر: وزارة التخطيط، مسح ورصد وتقويم الفقر في العراق ، وhttps://www.aa.com.tr

جدول (3) معدلات الفقر في العراق على مستوى المحافظات للمدة 2007-2020

المحافظة / السنة	% 2007	% 2012	% 2017	% 2020
المثنى	48,8	52,5	52,1	52
القادسية	35,0	44,1	47,7	48
ميسان	25,3	42,3	45,4	45
ذي قار	32,0	40,9	33,9	44
نينوى	23,0	34،5	37,7	37,7
بغداد	12,8	12,0	9,9	10
بابل	41,2	14,5	11,1	11
واسط	34,8	26,1	18,7	19
ديالى	33,1	20,5	22,5	22,5
صلاح الدين	39,9	16,6	17,9	18

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2021/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2021/8/11
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.10

الانبار	20,9	15,4	17,0	17
كربلاء	36,9	12,4	13,8	12
البصرة	32,1	14,9	16,2	16
النجف	24,4	10,8	12,6	12
كركوك	9,8	9,1	7,7	7,6
السليمانية	3,3	2,0	4,5	4,5
دهوك	9,3	5,8	8,6	8,5
اربيل	3,4	3,6	6,7	6,7

المصدر : وزارة التخطيط، مسح ورصد وتقويم الفقر في العراق ، وتم اعتماد النسب لسنة 2020 ،بالاستناد الى موقع سكاي نيوز على الرابط https://www.skypressiq.net

8- التضخم المستدام: نعني بالتضخم (Inflation) الزيادة المستمرة في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات والذي بدوره يؤدي الى انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية.

وهي صفة لازمت الاقتصاد العراقي منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي حتى وقتنا الحاضر ولأسباب كثيرة منها وعلى وجه الخصوص، ارتفاع الانفاق الحكومي الذي تم تمويله عن طريق الاصدار النقدي المكشوف في عقد التسعينيات من القرن الماضي مع محدودية العرض من السلع والخدمات لانعدام مرونة الجهاز الانتاجي وعدم جاهزيته لتلبية الطلب المتزايد. وبالإمكان تتبع معدلات التضخم وفقا للرقم القياسي للأسعار عبر سنوات المقارنة كما في الجدول الآتي:

جدول (4) معدل التضخم في العراق للسنوات 2000-2020

السنة	معدل التضخم السنوي %	السنة	معدل التضخم السنوي %
2000	5,4	2012	6,1
2004	26,8	2016	0,1
2008	12,7	2020	0،6

المصدر: Consumer Price Index ,Food stuff& Rent Indices in Iraq with Annual Change Rates for1990-2020

نلاحظ من الجدول(4) تصاعد منحنى التضخم في المدة المحصورة بين (2000-2004)، حيث ارتفعت معدلاته من (5.4)% الى (26.8)% للسنتين المذكورتين، ولكن بعد ذلك بدأ المنحنى بالتنازل حيث انخفض من (12.7)% عام 2008 الى (0.6)% عام 2020. وعلى وفق المدرسة البنيوية يبدو ان التضخم يمثل متلازمة حتمية في جميع الاقتصادات الريعية، إذ ان ارتفاع اسعار الموارد الاولية في السوق الدولية يؤدي الى زيادة الايرادات المالية للدول المصدرة مما يؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي وبالتالي زيادة الطلب الاستهلاكي، ومع عدم مرونة الجهاز الانتاجي لهذه الدول تقود هذه الزيادة الى ارتفاع اسعار السلع والخدمات، اما في حالة انخفاض اسعار الصادرات فان قدرة هذه الحكومات على الاستيراد ستنخفض وهذا بدوره يفضي الى انخفاض العرض من السلع والخدمات الاستهلاكية، ومع بقاء الطلب على حاله سيقود ذلك الى ارتفاع اسعار تلك السلع، اي ان التضخم يصبح ظاهرة مستدامة في تلك الاقتصادات، والعراق باعتقادنا المصداق الاكثر وضوحاً لتلك النظرية (د.يونس.2017: 33-67) كما انه مصداقاً أكثر وضوحاً لمنحنى (فيليبس) في العلاقة بين البطالة والتضخم، فمع انخفاض معدل التضخم الى (0.6)% عام 2020 زاد معدل البطالة الى (40)% في حين عندما كان معدل التضخم (6.1)% عام 2012 كان معدل البطالة (11.9)%، (أُنظر جدول 1 و4).

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2021/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2021/8/11
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.10

9- المديونية: من السمات الجوهرية الاخرى هي تفاقم الدين العام داخلياً وخارجياً نتيجةً لما مرَ به العراق من حروب وحصار اقتصادي على مدار الاربعة عقود الماضية وانعكاس ذلك على الوضع الاقتصادي ككل، حيث قدر البنك الدولي عام 2000 مديونية العراق بـ (127,7) مليار دولاراً، منها (47) مليار دولاراً فوائد متراكمة، في حين قدرتها مجلة (MEES) المتخصصة بالشؤون الاقتصادية عام 2003 بـ(118,5) مليار دولاراً وكالآتي:

جدول (5) ديون العراق الخارجية عام 2003

اسم الجهة الدائنة	حجم الدين على العراق/مليار دولار	اسم الجهة الدائنة	حجم الدين على العراق/مليار دولار	اسم الجهة الدائنة	حجم الدين على العراق/مليون دولار
السعودية	25	المانيا	4,3	بريطانيا	931
الكويت	12,5	اليابان	4,1	النمسا	813
بقية دول الخليج	17,5	فرنسا	3,0	كندا	564
نادي باريس	21,18	الدائنون التجاريون (نادي لندن)	2,6	استراليا	499
روسيا	9,0	الولايات المتحدة	2,1	اسبانيا	321

المصدر : بدر غيلان ، ديون العراق (الكريهة)، https://almadapaper.net/sub/09-211/p04.htm

وطبقاً لما اوضحه نادي باريس المعني بموضوع الديون، ان هذه المبالغ احتسبت وفق نسب العقود الاصلية ودون الفوائد التأخيريَّة.

وبعد إعادة جدولة الديون في نادي باريس وعلى وفق آخر إحصائية لتقارير البنك الدولي اصبحت (73) مليار دولاراً عام 2019 ، تمثل (32%) من الناتج المحلي الاجمالي، حصة الفرد العراقي الواحد منها (1830) دولار. كما موضح في الجدول رقم (6) الآتي :

جدول (6) حجم الديون العراقية للمدة 2005-2020(مليار دولار)

السنة	الدين الداخلي	الدين الخارجي	مجموع الدين	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الدين الى %GDP	عدد السكان (مليون نسمة)	حصة الفرد من الدين (دولار)
2005	4.489	* 58.985	63.474	49.921	1.27	28	2266.93
2010	7.847	57.026	64.873	138.513	0.47	32	2027.28
2015	27.543	57.639	85.182	164.705	0.52	35	2433.77
2020	44.308	**133.00	177.308	137.086	1.29	40	4432.74

الجدول من اعداد الباحثين اعتماداً على المصادر الاتية:
-دائرة الدين الداخلي ودائرة الدين الخارجي في البنك المركزي العراقي - وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء
(*)-زياد عربية ،المديونية الخارجية العراقية احد معوقات الاعمار ،موقع اراء، مركز الخليج للأبحاث ،2008
(**) مبلغ الدين الخارجي لعام 2020 وفق تصريحات محافظ البنك المركزي على الموقع https://www.aa.com.tr/ar

ومن خلال الجدول اعلاه تبين ان الديون قفزت في العام 2020 مقارنةً بعام 2015 نتيجة لأسباب عديد منها ما ترتب على احداث داعش من التزامات مالية وخسائر اقتصادية ضخمة وانخفاض اسعار

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2021/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2021/8/11
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.10

النفط ،وإعادة جدولة الديون وبذلك ارتفعت حصة الفرد الواحد من الدين الى الضعف لتصبح (4432,74) دولاراً.

10- فقدان الأمن والاستقرار السياسي

إن العامل الامني له تأثيراً كبيراً على الاستقرار السياسي والاقتصادي وهذه العوامل مجتمعة تشكل حلقة مترابطة ،إذ أن الوضع الاقتصادي يعتمد اعتمادا كبيرا على استقرار البلد سياسيا وامنيا ،وبوجود هذا الاستقرار ،يصبح من الممكن تدفق الاستثمارات الخارجية ناهيك عن الداخلية وذلك لما له من تأثير على اتخاذ القرارات الاستثمارية وانفاذها. وقد انعكس فقدان الامن والاستقرار على الوضع الاقتصادي كالآتي : (د.ابراهيم.2018: 45).

- فشل عمليات التخطيط الاقتصادي وبقاء الدولة معتمدة على القطاع النفطي في توليد الدخل القومي.
- تراجع معدلات النمو الاقتصادي.
- تردد رأس المال الاجنبي في الدخول الى السوق العراقية.
- توسع مديات الاقتصاد(الخفي) او ما يسمى بالاقتصاد غير الرسمي .
- غياب سلطة القانون .
- تزايد معدلات الفقر والبطالة.

11- تفشي ظاهرة الفساد المالي والاداري

طرحت المنظمات الدولية تعريفات كثيرة للفساد لكنها اشتركت بخصوصه في مؤشرين هما :

- إساءة استخدام السلطة في القطاعين العام والخاص.
- الافراط في تبديد المال العام وعدم كفاءة ادارته.

أي أن الفساد هو مصطلح يضم كافة اشكال السلوك غير الشرعية (اختلاس، رشوة ،استغلال سلطة، ابتزاز ،المتاجرة بالنفوذ، الإتاوات، الانشطة المتعلقة بغسيل الاموال، إعاقة سير العدالة، منع العدالة..) وعرَّف البنك الدولي الفساد الكبير على إنه "استيلاء على الدولة يوظَّفْ لتحقيق مصالح جهات خاصة على حساب المصلحة العامة". بينما يعرِّف الفساد الاداري البسيط على انه تورط موظفين صغار بقبض مبالغ مالية صغيرة لقاء تقديم خدمات إدارية حكومية ورغم صغر تلك المبالغ الا أن مجموعها يمكن أن يؤدي الى تأثير غير متوقع على اقتصاد البلاد وايراداتها المالية. ولظاهرة الفساد المالي والاداري آثاراً سلبية خطيرة فهي تقود لتأخير عملية البناء والتنمية بوصفها هدراً للأموال التي من شانها ان توجه لتنفيذ برامج اقتصادية ضرورية لعملية البناء. ويعزى سبب تفشي هذه الظاهرة الى عدة أسباب يأتي على رأسها غياب سيادة القانون وانعدام معايير الحوكمة الرشيدة (شودري،ستيسي-2014: 23 و32). فبالرغم من وجود اجهزة رقابية متعددة مثل (ديوان الرقابة المالية، هيئة النزاهة، مكاتب المفتشين العموميين (انحلت في العام 2020)) إلا انها مكبلة لعدم وضع الدستور الذي تم صياغته في العام 2005 أية تفاصيل بشأن كيفية عملها، وتالياً عجزها عن أداء اعمالها بسبب الاوضاع الامنية وغياب سلطة القانون واشاعة الخوف بين كوادرها.

المحور الثاني: تنمية التخلف في العراق عبر المراحل التاريخية

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2021/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2021/8/11
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.10

يعاني الاقتصاد العراقي من أزمة بنوية شاملة وعميقة نتيجة للسياسات الاقتصادية التي طبقت في ظل الانظمة السياسية المتعاقبة، وابتداءً من عقدي الثمانينات والتسعينات وما رافقهما من ظروف غير طبيعية، حروب وحصار اقتصادي ،أدتْ الى تدهور واعتلال مفاصل الحياة بكاملها، وعلى مدار تلك السنين لاتزال الدورة الاقتصادية في البلاد تعاني من الضعف والاختلال مع كل ما تم تبنيه من سياسات تصحيح واصلاح. وتتمثل اهم معالم إعادة إنتاج التخلف الاقتصادي في العراق بالآتي:(وزارة التخطيط 2020.

1- تراجع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقية النسبية: أي بالاستناد الى متوسط معدلات نمو الدول الصناعية الثمان* بوصفه المعيار الأمثل من حيث الحجم ومن حيث الاستدامة والتجانس (IMF). فبالرغم من الأزمات الاقتصادية التي انتابت الاقتصاد العالمي (الازمة المالية لعامي، 2008،2020 وجائحة كورونا لعام 2020)، إلا ان اقتصادات تلك الدول ظلتْ تتأرجح حول معدلات نمو متجانسة كما هو موضح في الجدول (7).

جدول (7) معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للدول الصناعية الثمان

الدولة / السنة	2005	2010	2015	2020
الولايات المتحدة الامريكية	3,3	2,6	2,9	2,9
اليابان	1,7	4,2	1,2	0,8
المانيا	0,7	4,2	1,7	1,5
المملكة المتحدة	3,0	1,9	2,4	1,4
فرنسا	1,6	1,9	1,1	1,7
ايطاليا	0,9	1,7	0,8	0,8
كندا	3,2	3,1	0,7	1,9
روسيا	6,4	4,5	- 2,3	2,3

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على المصدر http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm

(1)- world bank , world bank group (WBG) , GDP Ranked by Country 2020 .

* ـ مجموعة الثمانية :هي الدول الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة الامريكية ،اليابان ،المانيا، روسيا الاتحادية، ايطاليا ،المملكة المتحدة، ويمثل اقتصاد هذه الدول (65%) من اقتصاد العالم في العام 2012.

(2)-Iraq - International Monetary Fund , P.5

جدول (8) معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي المقارنة في العراق للمدة (2005-2020)

السنة	متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الصناعية الثمان *	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الثابتة
2005	2,66	1,7
2010	2,96	6,4
2015	1,35	4,7
2020	1,62	-4,3

أعِدَ الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على المصادر:

1-https://unstats.un.org/unsd/publications/pocketbook/files/world-stats-pocketbook-2017.pdf

2- https://unstats.un.org/unsd/publications/pocketbook/files/world-stats-pocketbook-2020.pdf

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2021/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2021/8/11
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.10

ومن خلال تحليل مؤشرات الجدولين (7) و (8) يتضح لنا ان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للعراق قد فاق متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي للدول الصناعية الثمان للأعوام 2010 و2015 إلا انه تراجع بشكل كبير في العام 2020 وهذا يعكس عدم استقرار الاتجاه العام للنمو في العراق والذي ينعكس عن الأسباب الآتية:(IMF)

- ارتفاع اسعار النفط الخام في الاعوام 2010 و 2015 .
- التحسن النسبي في الظروف الامنية الذي ادى الى انتعاش النشاط الاقتصادي في مجالات النقل والاتصالات ونشاطات البنوك والتأمين.

بينما يعزى الانخفاض في النمو عام 2020 الى انخفاض اسعار النفط الخام وتراجع النشاط الاقتصادي في المجالات الاقتصادية العامة والخاصة بسبب كوفيد 19.

*معدل نمو الناتج المحلي الإجماليGDP: هو معدل جرى احتسابه بالأسعار الثابتة لسنة 2005 مقومة بالعملة الوطنية. وتحسب الأرقام كمتوسط هندسي لمعدلات النمو السنوية المعبر عنها بالنسب المئوية. انظر: الأمم المتحدة، شعبة الإحصاءات، نيويورك، قاعدة بيانات الحسابات القومية: تحليل المجاميع الرئيسية، العددين (41) و (44) للأعوام 2017 و2020 على التوالي.

* تم احتساب متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي للدول الصناعية الثمان من خلال الاتي:

$$\text{متوسط معدل النمو} = \frac{\text{مجموع معدلات نمو الدول الصناعية لسنة معينة}}{\text{عدد الدول (8)}}$$

2- تفاقم ظاهرة الاعتماد على الريع النفطي: شهدت فترة الستينيات والسبعينيات للقرن العشرين وما تلاها اعتماد العراق على النفط في تمويل الموازنة العامة نتيجة ارتفاع أسعار النفط بعد عام 1973 والتراجع النسبي لمساهمة القطاعات الانتاجية الاخرى في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، فتحول العراق إلى دولة ريعية بامتياز (IMF)، وكما هو موضح في الجدول (9) الاتي:

جدول (9) نسبة مساهمة ايرادات النفط في تمويل الميزانية العامة في العراق (سنوات مختارة)

السنة	نسبة مساهمة ايرادات النفط في تمويل الميزانية العامة %	السنة	نسبة مساهمة ايرادات النفط في تمويل الميزانية العامة %
1950	16 *	1990	86 ***
1960	46 **	2000	13 ****
1970	39 **	2010	85 ****
1980	83 **	2020	80 *****

أعِدّ الجدول من قبل الباحثين بالاعتماد على المصادر:

(*)- د. سليم الوردي ، ثقافة الاستبداد النفطي ،مؤسسة مدارك لدراسة اليات الرقي الفكري http://www.madarik.net

(**)-عبد الحميد سليمان ظافر، السياسة الإنفاقية وتطور النفقات العامة في الموازنة العامة للدولة في العراق ،رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة الموصل ،1986،ص195.

(***) الموازنة العامة للدولة من 1981-1990 –وزارة المالية -https://mof.gov.om

(****)-د. سهام حسين البصام ،سميرة فوزي ، مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 13 ، 2013،ص16.

(*****)- اقتصاد الدول العربية ،العراق ، النفط يشكل 80% من الموازنة العامة للبلاد لعام ،https;//www.aa.com.tr2020

وتتحدث لغة الارقام عن مدى تطور وازدياد اعتماد الميزانية العامة للدولة على ايرادات النفط عبر ثمانية عقود باستثناء عقد الخمسينيات من القرن العشرين حيث بلغت (17)% لاعتماد العراق على

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2021/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2021/8/11
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.10

ايرادات القطاع الزراعي، وفي العام 2000 بلغت نسبة الاعتماد (13)% لان العراق كان تحت طائلة العقوبات الدولية (الحصار الاقتصادي)، ويشكل النفط الخام وبصورة مستمرة ومعدلات متزايدة السلعة المهيمنة على صادرات العراق كما هو موضح في الجدول (10):

جدول (10) الصادرات العراقية للسنوات (2004 – 2020) مليار دولار ونسبة مساهمة القطاع النفطي من مجموع الصادرات

السنة	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	مجموع الصادرات	نسبة مساهمة الصادرات النفطية	نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية
2004	17,3	0,4	17,7	0,97	0,02
2008	61,1	0,9	62	0,98	0,01
2012	93,8	0,3	94,1	0,99	0,003
2016	59,1	0,3	59,4	0,99	0,002
2020	101,6	0,6	102,1	0,99	0,005

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر :

(1)- https://www.makingpolicies.org/ar/posts/economy.arabic.php

(2) - International Monetary Fund, Country Report IRAQ, 2010 ,2015 , 2016

من الجدول(10) نجد أن متوسط نسبة مساهمة (النفط) في الصادرات العراقية بلغ (98.2)% وبذلك يصح وصف الاقتصاد العراقي بالاقتصاد أُحادي الجانب. ولأن تجارة (النفط) دالة تامة لأحوال الأسواق الدولية، لذلك يمكن وصف الاقتصاد العراقي كذلك بالاقتصاد التابع، خاصة إذا ما عرفنا أن أكثر من (99)% من انتاجه النفطي يصدر بصورته الخام الى تلك الاسواق ولا يستهلك منه في السوق المحلية سوى نسبة ضئيلة لا تكاد تذكر على الاطلاق.

3- تفاقم ظاهرة الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي: وذلك بسبب تراجع معدلات التصنيع، تخلف القطاع الزراعي، عدم ارتباط تطور اي قطاع بالقطاعات الاخرى نتيجة الاعتماد على قطاع النفط بوصفه القطاع القائد للاقتصاد الوطني ،والذي لازال قطاعاً مغترباً من حيث تطوره التقني واسواقه وتدني معدلات التشغيل فيه.

4- الانكشاف الاقتصادي: يعني الانكشاف الاقتصادي الاعتماد على السوق الدولية بمعدلات تفوق معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بحيث تصبح مستودعاً للصادرات الوطنية ومصدراً للاستيرادات الاساسية. وعلى وفق الاقتصادي الامريكي (آلان .ج. سكوت)، يتزايد هذا الاعتماد كلما انخفض حجم الناتج المحلي الاجمالي، فعلى سبيل المثال شكلت صادرات لوكسمبورغ (85,7)% من ناتجها المحلي الاجمالي الذي لم تزد قيمته عن (12,5) مليار دولار في عام 1993 ،ولكن تدنتْ هذه النسبة الى (10,3)% في الولايات المتحدة الامريكية التي بلغ ناتجها المحلي(6,26)تريليون دولار للسنة نفسها ،ويمكننا استقراء هذه الظاهرة على صعيد الاقتصاد العراقي من خلال الجدول (11)،حيث كلما زاد معدل الانكشاف دلَّ ذلك على ارتفاع معدل التبعية(IMF).

جدول (11)مؤشر الانكشاف التجاري في العراق للسنوات (2004-2020)

البيان / السنة	2004	2008	2012	2016	2020
الصادرات (مليار دولار)	17,7	62	94,1	59,4	102,1
الواردات (مليار دولار)	* 21,3	* 35,4	* 56,2	29,0	25,9
مجموع الصادرات والواردات	39	97,4	150,3	88,4	128
الناتج المحلي الاجمالي (مليار دولار)	36,6	131,6	212	172,2	276
معدل الانكشاف الاقتصادي %	18	62,2	94,3	59,5	102,2

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر:

https://www.imf.org/en/Countries/IRQ-for 2003-2012 . Iraq Reality and problems foreign trade sector in – Dr. Sadiq *

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2021/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2021/8/11
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.10

نلاحظ من الجدول(11) الاتجاه المتصاعد لمعدلات الانكشاف الاقتصادي للعراق من (18)% عام 2004 نتيجة صدمة الاحتلال الامريكي عام 2003 الى (102.2)% عام 2020 ، صعودا من (62.2) % عام 2008 و (94)% عام 2012 ،ومع انخفاض اسعار النفط انخفض معدل الانكشاف في سنة 2016 الى (59.5)% ،وهذا يثبت الحقيقة التي اشرنا اليها في فقرة سابقة وهي هيمنة السوق الدولية واحتوائها للاقتصاد العراقي وتأطير سياقات تطوره بأحوالها المتقلبة.

5- تخلف مساهمة القطاعات الانتاجية في تكوين الناتج المحلي: وكما اسلفنا فان القطاع النفطي يحتل صدارة المشهد وهو المرتكز لتمويل الموازنة العامة للدولة ،إذ يشكل نسبة (70%) من الناتج المحلي الاجمالي يقابله تدني نسبي واضح لباقي القطاعات حيث تشكل بمجموعها النسبة المتبقية (30%) ،مما يدل على تخلف مساهمة تلك القطاعات وتراجع دورها التنموي كما هو موضح في الجدول (12):

جدول (12) مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي

السنة	نسبة مساهمة القطاع النفطي	نسبة مساهمة قطاع الخدمات	نسبة مساهمة القطاع الزراعي	نسبة مساهمة القطاع الصناعي
2004	57,68	33,67	6,90	1,75
2008	55,24	39,28	3,81	1,67
2012	49,80	43,4	4,10	2,70
2016	34,11	59,72	3,94	2,23
2020 *	57,0	36,56	4,77	1,67
معدل(2004-2020) %	50,76	42,52	4,7	2,00

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على :
- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء أخذت عن - https://www.aa.com.tr/ar -(*)

من خلال الجدول اعلاه يتبين لنا ترتيب القطاعات استنادا الى نسبة مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، حيث يحتل المركز الاول القطاع النفطي بمتوسط (50,76)% يليه قطاع الخدمات بمتوسط (42,52) % ثم القطاع الزراعي بمتوسط (4,7) % واخيراً القطاع الصناعي الذي لا يشكل الا نسبة هامشية لا تكاد تذكر بمتوسط (2,00)% للمدة (2004-2020).

ويعزى سبب تصاعد نسبة مساهمة القطاع الخدمي الذي احتل المركز الثاني الى ضخامة القطاع العام في العراق وتزايد حجم الانفاق فيه، وينطوي تحت هذا القطاع العديد من الوزارات والتشكيلات الحكومية (الدفاع، الداخلية، الصحة، التربية، التعليم،...)، وهي قطاعات غير مولدة للفائض الاقتصادي لأنها لا تساهم في قطاع الانتاج المباشر بإضافة تذكر. اما القطاع الزراعي فالملاحظ على نسبة مساهمته عدم تناسبها مع مقومات الزراعة في العراق التي لو استثمرت بكفاءة ورشادة لتضاعفت مساهمته اضعافاً مضاعفة ولأزداد دوره التنموي بما لا يقاس مع وضعه الحالي.

اما القطاع الصناعي فيمكننا وصفه بالمتهالك ان صح التعبير لعدم قدرته على منافسة السلع المستوردة وتردد السلطات الاقتصادية في دعمه، فاذا ما علمنا بان هنالك(250) مؤسسة صناعية هي اما متوقفة عن العمل او لا تعمل بكامل طاقتها الانتاجية لاتضحت لنا الاهمال وعدم الاهتمام الذي يعامل به هذا القطاع على أهميته وخطورة دوره التنموي، فتنمية بلا تصنيع كثيف كطائر بلا اجنحة.

6- ارتفاع مؤشر الفساد المالي والاداري في الاقتصاد العراقي: يعرف الفساد الاداري على وفق منظمة الشفافية الدولية بأنه "استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة " بينما يعرفه البنك الدولي بأنه "إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص" (ذنون.2010: 245). ان الفساد الاداري هو من

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2021/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2021/8/11
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.10

اخطر انواع الفساد ،كونه يتعدى في تأثيره قطاعاً محدداً ليشمل القطاعات الاخرى والمجتمع وبالتالي عرقلة عمليات التنمية والبناء. بينما يعرف الفساد المالي: بأنه المخالفة للقواعد والأحكام المالية المنظمة لسير عمل الدولة وتعليمات اجهزة الرقابة المالية، ويتمثل بـ"الرشاوي والاختلاس والتهرب الضريبي والمحسوبية والمحاباة وسرقة المال العام " (د.زوبيدة.2020: 20). ان ظاهرة الفساد في العراق طالت مفاصل عديدة (إدارية ،مالية ،قضائية ،اجتماعية ،أخلاقية) وازدادت عقب الاحتلال الامريكي بعد العام 2003 ، ولازال العراق يحتل مراتب متأخرة في مؤشرات الفساد الصادرة عن منظمة الشفافية الدولية، فقد جاء في المرتبة (162) من اصل (180) دولة في مؤشر مدركات الفساد للعام 2019 ، وهذا الترتيب بقي مستمرا لأسباب يقف على راسها الفساد السياسي (د.حسن.2020: 7) وقد طال الفساد جميع الوزارات كما في الجدول (13):

جدول (13) نسب الفساد حسب قطاعات الاقتصاد العراقي للعام 2014 (نسب مئوية)

القطاع	نسبة الفساد	القطاع	نسبة الفساد
القطاع الخدمي	80,32	القطاع الصحي	71,13
القطاع الامني	75,65	القطاع الزراعي	69,62
القطاع العدلي	75,07	القطاع الاجتماعي والثقافي	67,51
قطاع السياسة الخارجية	72,73	القطاع التربوي	66,96
القطاع الاقتصادي	71,24	القطاع السياحي والديني	64,46

المصدر : حسن فارس عبود، تقييم حجم ظاهرة الفساد في المؤسسات الحكومية العراقية ،الاكاديمية العراقية لمكافحة الفساد،2014.

ومن الطبيعي فان هذه النسب ازدادت وبشكل مضطرد في السنوات اللاحقة، بسبب تدهور سلطة القانون و(مؤسسة) الفساد وحمايته من قبل جماعات متنفذة وخارجة عن القانون.

ويمكن تلخيص اسباب شيوع ظاهرة الفساد و(تَغول) الفاسدين في العراق كالآتي: (ابو عبد العزيز.2011).

أ- غياب دور الدولة وهو ما انعكس على غياب الحافز الذاتي لمكافحة الفساد لتدهور تأثير سلطة القانون والتشريعات الفعالة والنافذة.

ب- غياب الوازعين الاخلاقي والديني وتفكك بنية السلوك الاجتماعي العام.

ج- غياب العدالة في توزيع الثروة بين افراد المجتمع بسبب الاختلال الهيكلي في اجهزة الدولة.

د- انتشار الفقر والجهل وشيوع العادات والقيم التقليدية وتفشي ظاهرة الولاءات والمحسوبية في دوائر الدولة.

هـ- انعدام الشفافية وضعف سطوة القضاء وتعثر تطبيق الاحكام القضائية.

و- تعدد الاجهزة الرقابية مما اربك العمل الوقائي والرقابي معاً، فهناك ثلاث جهات رقابية تفتيشية قضائية هي (ديوان الرقابة المالية، هيئة النزاهة، المفتشين العموميين) في حين لم يكن في العراق قبل الاحتلال سوى جهة رقابية واحدة هي ديوان الرقابة المالية وكانت نسب الفساد اقل بكثير مما هو عليه الوضع حاليا، ويعود سبب ذلك الى المماطلة والتسويف والتشتيت وتجزئة الجهود اللازمة للمتابعة والتحقق والتنفيذ.

إن ظاهرة الفساد المتفشية في العراق قادت الى:

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2021/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2021/8/11
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.10

– تبديد الثروة الوطنية وابطاء عملية الانجاز للمشروعات الاقتصادية المستهدفة.
– ردع رأس المال الاجنبي عن القدوم الى العراق والاستثمار فيه.
– اتساع مديات (الاقتصاد الخفي) وتراكم عوائده في حسابات خارجية غير منظورة.
– الاساءة الى السمعة الدولية للعراق مما ادى الى تدهور البيئة الاستثمارية.

7- **تدهور البنية التحتية:** لم تحظ البنى التحتية في العراق بالاهتمام الذي تستحقه بعد الاحتلال الامريكي ولم يتم تخصيص المبالغ اللازمة لإعادة بناء حلقاتها الحيوية (كالنقل والاتصالات والكهرباء) فضلا عن تدني نسب الانجاز للمشروعات المخططة، وعدم **احترام (الزمن) في التعامل معها ،كما هو موضح في الجدول الاتي :**

جدول (14) نسبة الانجاز للموازنات الاستثمارية في العراق للمدة(2009-2018)

السنة	المبالغ المخصصة مليون/ دينار	المبالغ المصروفة مليون/ دينار	نسبة الانجاز %	السنة	المبالغ المخصصة مليون /دينار	المبالغ المصروفة مليون /دينار	نسبة الانجاز%
2009	10211455	7943505	77,8	2014	48512358	31517905	64,9
2010	18668544	10249060	54,9	2015	30882234	21621736	70,0
2011	27323035	16977425	62,1	2016	19922488	15624220	78,4
2012	37290516	22044590	59,1	2017	23797831	15085378	63,3
2013	50870753	21277861	41,8	2018	23518072	16216557	68,9

المصدر : وزارة التخطيط ، دائرة المشاريع الاستثمارية ، قسم الموازنة العامة.

والملاحظ من خلال الجدول اعلاه تدني نسب التنفيذ للمبالغ المخصصة للمشاريع الاستثمارية طوال سنوات المقارنة لأسباب عديدة منها(الوضع الامني، الفساد المالي والاداري، عدم التنسيق بين الوزارات، التلكؤ في تنفيذ المشاريع بسبب عدم التخطيط واعداد دراسات الجدوى، عدم رصانة الشركات المنفذة للعمل بسبب المحاباة في منح المقاولات العامة ..الخ).

8- **ازدياد معدلات الفقر وانخفاض مؤشر تمكين المرأة:** تتفاوت نسب الفقر من دولة لأخرى تماشياً مع خصوصياتها والظروف الاجتماعية المحيطة بها، ونتيجة للوضع الاقتصادي المتدهور وانعدام الاستقرار السياسي والأمني ووجود حالات الفساد، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة مع زيادة اعداد السكان ،وعلى وفق الاحصائيات الرسمية فان معدلات الفقر في العراق تراوحتْ بين (20-25 %)، بينما اشرت المنظمات الدولية نسب فقر اعلى بكثير تراوحت بين (30-35%) (د.صالح.2009: 4)، وعلى وفق اخر احصائية مشتركة بين الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط وبين البنك الدولي بلغت نسبة الفقر (25%) اي ما يعادل عشرة ملايين انسان(IMF.2017;47)، بينما وصلت الى(35%) للأعوام (2014-2017)، بعد اجتياح تنظيم (داعش) الارهابي الذي احتل ما يقارب ثلث مساحة العراق وما نتج عنه من تحطيم للبنى التحتية وتهجير للعوائل العراقية التي فقدتْ معظم او جميع ممتلكاتها(وزارة التخطيط .الموقع الرسمي). وفي العام 2018 اعلنت وزارة التخطيط بان نسبة الفقر تراجعت الى (20%)، لتعاود الارتفاع الى (32%) عام 2020 بسبب جائحة كوفيد19 التي اضافت مليون ونصف المليون فقيراً الى إجمالي عدد الفقراء البالغ (10) ملايين انسان(https:\\www.aa.com.tr.). ومن جانب آخر انخفض مؤشر تمكين المرأة اي تقوية وتعزيز دور النساء في المجتمع

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2021/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2021/8/11
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.10

والذي اصبح هدفاً هاماً من اهداف التنمية الاجتماعية. فانعكاسا للبيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تجد المرأة نفسها محاطة بقيود وعراقيل تمنعها من ممارسة دورها في العمل والمشاركة في صنع القرار السياسي او الدخول بحرية في النشاط الاقتصادي(الاسكوا 2020). ويمكن الاستدلال على تدهور هذا الدور من خلال الجدول (15) ومن خلال تحليل ارقام الجدول يتضح لنا ان نسبة مساهمة المرأة في العمل لا تتجاوز الـ(15%) خلال المدة (2004-2019) وهي نسبة ضعيفة اذا ما قورنت بنسب مساهمة المرأة في دول العالم سواء المتقدمة منها او النامية وهذا يعني ان (85%) من المساهمة في الفعالية الاقتصادية /الاجتماعية هي من نصيب الرجال، ويشير ذلك الى وجود خلل في التكامل المجتمعي بين الرجال والنساء، وينخفض مؤشر مشاركة المرأة في قوة العمل النسوية المتاحة الى (12)% ، كما ونلاحظ زيادة واضحة في معدلات البطالة بين صفوف النساء العاملات حيث وصلت في عام 2019 الى (30,6%) من قوة عمل النساء، كما تنخفض نسبة مساهمة النساء في صنع القرار السياسي الى (8,9%) *.

جدول (15) نسب ومعدل مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية والبطالة في صفوف النساء في العراق للمدة 2004-2019

السنة	نسبة مساهمة المرأة في العمل %	نسبة مساهمة المرأة في الحياة السياسية (مقاعد برلمانية)%	نسبة بطالة الاناث من لقوى العاملة %	معدل مشاركة المرأة في القوة العاملة من الكتلة النسائية فوق سن 15 عاما
2004	13,2	8	7,9	11
2008	14,5	25	8,4	12
2012	14,1	25	12,5	12
2016	16,5	27	22,3	15
2019	14,4	25	30,6	12

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر : البيانات المفتوحة للبنك الدولي-Data | Indicators -
- World Bank Open Data | Data https://data.albankaldawli.org

$$* \quad \text{عدد عضوات مجلس النواب من النساء} \Big/ \text{عدد اعضاء مجلس النواب} \times 100 = \frac{25}{279} = 8,9$$

الاستنتاجات والتوصيات

اولا – الاستنتاجات

1- اتصف الاقتصاد العراقي بريعية المورد الواحد، حيث اثبتت العقود السابقة وحتى وقتنا الحاضر عدم قدرته على التخلص منها، إذ إن الموازنة العامة للدولة لا زالت تعتمد على الايرادات النفطية وبنسبة تتجاوز الـ(90)% من اجمالي الايرادات.

2- مازال الاقتصاد العراقي اقتصادا هشاً رخواً لا يقوى على تطبيق وتنفيذ سياسات المنظمات الدولية الواجبة التطبيق عند التعاقد، فقد نجح العراق في تخفيض الديون الخارجية وإطفاء البعض منها وفي تحرير التجارة لكنه فشل في مجال الخصخصة والحوكمة ومعالجة الاختلالات الهيكلية ...الخ.

3- عدم استقرار الاوضاع السياسية والامنية والذي انعكس سلباً على استمرارية تنفيذ برامج الاصلاح ومتابعتها ومراقبة مخرجاتها.

4- ارتفاع معدلات البطالة وازدياد اعداد الفقراء اصبحت ظاهرة مخيفة تنهش بجسد الشعب العراقي.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2021/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2021/8/11
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.10

5- التزايد الملحوظ في حجم الديون الداخلية والخارجية.

6- عدم ايلاء الاهمية للقطاع الزراعي والصناعي من جميع النواحي الادارية والمالية والقانونية والتشريعية التي هي بحاجة لها لتسهيل عمليات الخصخصة وتوطين الاستثمار الاجنبي الضروري لتطويرها وإرساء عملها على أُسس اقتصادية.

ثانيا -التوصيات

1- اتخاذ الخطوات الكفيلة من قبل الحكومة بالقضاء على الفساد المالي والاداري الذي ينهش بموارد البلد عن طريق تعزيز وتقوية الجهات الرقابية والقضائية وعلى راسها ديوان الرقابة المالية الاتحادي من خلال تشريع قوانين خاصة بها تمنحها الصلاحيات التنفيذية لوضع حد لعمليات الفساد ومحاسبة المفسدين واعادة ما تم سرقته من اموالٍ عامة.

2- ولكي تجد برامج المنظمات الدولية طريقها للنجاح لابد من تنفيذ بنودها عن طريق تحرير جميع مفاصل الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل ومعالجة الظاهرة الريعية بصورة جدية وجذرية.

3- اعطاء مشاريع البنى التحتية بكل انواعها الاهمية التي تستحقها والعمل على انشائها واعادة بناء المتضرر منها، ودعم المشاريع الخاصة الصناعية والزراعية وحتى الخدمية منها وتسهيل عملها عن طريق تذليل الصعوبات القانونية والادارية والمالية إن تطلب الامر امامها، حيث أن العمل في مشاريع البنى التحتية للقطاع العام او القطاع الخاص سينعكس ايجاباً على افراد المجتمع لانخراط العاطلين عن العمل في تلك المشاريع والتقليل من حالة الفقر وزيادة مستوى الرفاهية.

4- القيام بتأسيس صناديق استثمارية سيادية للأنشطة الاقتصادية المهمة والبنى التحتية والتقاعد والاوقاف واستثمار اموال القاصرين على وفق الانماط المعاصرة.

المصادر

المصادر العربية

1- ابو عبد العزيز، الفساد المالي والاداري في العراق، منتدى الموارد البشرية،2011 .
2- حسن فارس عبود، تقييم حجم ظاهرة الفساد في المؤسسات الحكومية العراقية، الاكاديمية العراقية لمكافحة الفساد،2014.
3- د. باسم عبد الهادي حسن، السياسات الاقتصادية في العراق التحديات والفرص، عمان، 2020.
4- د. حسين أحمد دخيل، أثر عدم الاستقرار السياسي على مؤشرات التنمية البشرية في العراق بعد عام 2003، مجلة اهل البيت، العدد 18، 2015.
5- د. سعدي ابراهيم، عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 ، 2018 .
6- د. سهام حسين البصام، سميرة فوزي، مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورات تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 13 ، 2013.
7- د. صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية :الثنائية المستحيلة، حالة العراق،2013.
8- د. محسن خليل، تصدع الهيكل الثالث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد،1989.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2021/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2021/8/11
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.10

9- د. محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق، الجزء الاول، المكتبة العصرية بيروت،1965.
10- د. محمد عبد صالح، الفقر في العراق بين التخصيصات الاستثمارية ومستويات الاسعار بعد عام 2003.
11-د.فوكراش زوبيدة، محاضرات مقياس اخلاقيات المهنة والفساد، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر،2020.
12-سرمد كوكب الجميل- الاقتصاد العراقي التحديات والخيارات،2018.
13-سوجيت شودري، ريتشارد ستيسي، مكافحة الفساد، أطر دستورية لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا،2014.
14-عبد الحميد سليمان ظافر، السياسة الإنفاقية وتطور النفقات العامة في الموازنة العامة للدولة في العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل،1986.
15-عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الرابع، الطبعة الثالثة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت 1995 .
16- م. م همسة قصي، عمر عدنان، التنمية الاقتصادية في العراق بعد عام 2003 بين (الواقع والطموحات)،جامعة النهرين، كلية اقتصاديات الاعمال،2018.
17- مفيد ذنون يونس، تأثير الفساد على الاداء الاقتصادي للحكومة، مجلة تنمية الرافدين، العدد 101، المجلد 32،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2010.

المصادر الاجنبية والمواقع الالكترونية

1- H.B .Chenery , structural change, & development policy, a world bank research
2- Iraq Petroleum Company ,Wikipedia ,retrieved ,July 25,2010.
3 - Political Encyclopedia, The concept of Rent ,2021. publication oxford niversity press,1975.
4 - world bank , world bank group (WBG) , GDP Ranked by Country 2020 .
5 - Iraq - International Monetary Fund
6 - International Monetary Fund, Country Report IRAQ
7 - Iraq - International Monetary Fund
8 - https:\\www .aa.com.tr-World Bank Open Data | Data
9-https://data.albankaldawli.org
(10)-Consumer Price Index ,Food stuff& Rent Indices in Iraq with Annual Change Rates for1990-2020.
11-https://www.makingpolicies.org/ar/posts/economy.arabic.php
12 - International Monetary Fund, Country Report IRAQ, 2010 ,2015 , 2016

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الثالث والسبعون / شهر حزيران/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/2021/7/26 تاريخ قبول النشر/ 2021/8/11
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.73.10

13 - https://unstats.un.org/unsd/publications/pocketbook/files/world-stats-pocketbook-2017.pdf
14- https://unstats.un.org/unsd/publications/pocketbook/files/world-stats-pocketbook-2020.pdf
15 - http://www.imf.org/external/np/sec/misc/qualifiers.htm
16- د. سليم الوردي ، ثقافة الاستبداد النفطي ،مؤسسة مدارك لدراسة اليات الرقي الفكري http://www.madarik.net
17- بدر غيلان، ديون العراق(الكريهة)
18 - اقتصاد الدول العربية ،العراق ، النفط يشكل 80% من الموازنة العامة للبلاد لعام 2020، https;//www.aa.com.tr
19 - الاقتصاد العراقي 2020 - وزارة التخطيط العراقية . https://mop.gov.iq › static › uploads
20- العراق نموذجاً للدولة الفاشلة 2020/6/21 https://www.alaraby.co.uk
(21)- مبلغ الدين الخارجي لعام 2020 وفق تصريحات محافظ البنك المركزي على الموقع https://www.aa.com.tr/ar
(22)-زياد عربية ،المديونية الخارجية العراقية احد معوقات الاعمار ،موقع اراء ،مركز الخليج للأبحاث 2008،

المواقع الرسمية

1- الامم المتحدة (الاسكوا)،المعهد العراقي،تعزيز دور المرأة في العراق.2020
2- البنك المركزي العراقي - دائرة الدين الداخلي ودائرة الدين الخارجي
3- البيانات المفتوحة للبنك الدولي-Data | Indicators
4- الهيئة الوطنية للاستثمار، دليل المستثمر في العراق 2021.
5- وزارة التخطيط، دائرة المشاريع الاستثمارية، قسم الموازنة العامة.
6- وزارة التخطيط، مسح ورصد وتقويم الفقر في العراق، وhttps://www.aa.com.tr
7- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء
8- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مسح ورصد وتقويم الفقر في العراق.
9- وزارة التخطيط ،مسح ورصد وتقويم الفقر في العراق، اعتماد نسب سنة 2020 على موقع https://www.skypressiq.net
10- وزارة التخطيط الموقع الرسمي
11- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، مسوح التشغيل والبطالة
12- وزارة المالية - الموازنة العامة للدولة من 1981-1990 - https://mof.gov.om
13- يونيسيف العراق، قسم السياسات الاجتماعية، فقر الاطفال في العراق،2017.